

نوافذ على خليج مختلف

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

مجلس الأمة أولى إشارات نوايا الانتقال إلى تطور جديد للتعامل مع المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة. وفي البحرين، صدر أمر ملكي بتعيين ولي العهد نائب القائد الأعلى، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، رئيساً للوزراء، خلفاً للأمير الراحل خليفة بن سلمان آل خليفة بعد 49 عاماً قضاها رئيساً لحكومة البحرين. ويحمل تعيين ولي العهد الأمير سلمان بن حمد رئيساً للوزراء وعداً وبارقة أمل لتحفيز العملية الوطنية وإنجاز روح داخلية متوثبة لإصلاح العيوب والتزاماً مع حالة التغيير الإيجابي الذي يشهده الخليج في نواح تنموية واقتصادية كبيرة.

من جهتها، تهتم الرياض بترتيب الكثير من الملفات المتعقدة، في مسعى لتكثيف الاهتمام على التحدي الأكثر حساسية في المنطقة؛ إيران التي واجهت أربع سنوات مثقلة بالضغط والخسائر والتحديات، ولا يمكن التفریط بهذا المكسب الذي أضعف قدراتها وكشف عن هشاشتها وتواضع مؤهلاتها للمقاومة والإيداء، وتشتيت الانتباه في عدد من القضايا المؤرعة على خارطة المنطقة السياسية. وفي ظل تصميم الرئيس الأميركي المنتخب على محاولة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وسط معارضة عربية وإسرائيلية في حال لم يتم توسيعه لتشمل ضبط البرنامج الصاروخي الذي تواصل إيران تطويره، والتخفيف من دورها التخريبي والتخريبي في دول المنطقة، وضمان وجود مقعد يمثل وجهة النظر هذه على الطاولة. في اليمن، بدأ تحالف دعم الشرعية الإشراف على تنفيذ الشق العسكري لألفية تسريع "اتفاق الرياض" على أن يتم تشكيل حكومة جديدة قوامها 24 وزيراً من مختلف المكونات السياسية اليمنية في غضون أسبوع.

وعلى صعيد أزمة قطر، تتزايد المؤشرات عن قرب إنهاؤها، رغم أنها ما تلبث أن تنخفض وتراجع بما يدل على استعصاء التفاصيل واشتباكها، في ظل استمرار الدوحة في سلوكها الإعلامي المزعج باعتبارها أولى خطوات الالتزام العملي والحقيقي على نبت منهجها التخريبي ودورها السلبي في المنطقة.

شبه الرئيس دونالد ترامب تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل ببزوغ "فجر شرق أوسط جديد"، الأمر الذي يبدو شعرا مرحلة جديدة ستمتخض عن الأحداث المتلاحقة، ما يقضي من دول الخليج إعادة اكتشاف دورها منفردة ومجمعة، حتى لا تبتلعها المشاريع وتقف عاجزة وداهلة عن إبداء رد فعل عملي ووازن.

وفي ما يشبه عملية ترشيح ليناخ التطبيع السهل مع دولة إسرائيل، أدلى الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق بتصريحات هاجم فيها إسرائيل على هامش حوار المناامة 2020 في البحرين، وأعاد التذكير بضرورة رفع النخن الذي يجب أن تبذله تل أبيب لنيل تطبيع صلب وحقيقي مع دول المنطقة. واعتبر أن التهديد الإيراني وتقسام أعباء مواجهته، ليس كافياً وحده للانفداع نحو إسرائيل، على الأقل بالنسبة إلى الرياض التي تحبسها عن هذه الخطوة الكثير من الحسابات الداخلية والإقليمية، عند قياس المصالح والمكاسب والمبادئ معاً.

يحدث هذا الحراك المموم في ظل تكهنات مكتومة عن عمل عسكري وشيك ضد إيران، يزيد من سخونة الأجواء إذا وقع، أو يجعل المنطقة على كف عفريت إذا استمر في خانة الاحتمالات وعلى شفير الترقب والانتظار.

اتجاهان اثنان تتحرك إليهما منطقة الخليج العربي، فهي من جهة تسعى إلى الحفاظ على حالة الاستقرار وترسيخ مستوى التنمية والتطلع إلى مستقبل آمن وواعد، ومن جهة أخرى تركز على المخاطر المحدقة وتقليص الشرور المحيطة، الناتجة إما عن بؤر الفوضى التي تتفجر بالآزمات في عدد من الدول العربية المنهكة، أو مشاريع إقليمية للاعبين منافسين يدفعون بالمنطقة إلى أتون الخراب والانهايار.

ولا تكاد تخرج السياسات الفردية أو الثنائية لدول الخليج أو الأمل الشعبية فيها عن واحد من هذين الاتجاهين، وهما يعطيان المفتاح الرئيسي لتفسير وفهم أي من تلك السياسات والسلوكيات، ابتداء من تصميم استجابة عملية للدور الدولي في المنطقة، مروراً بإعادة تعريف العلاقة مع الجوار الإقليمي (إسرائيل، تركيا وإيران) وانتهاء بالخيارات الداخلية والمحلية لكل بلد خليجي.

تعيش منطقة الخليج العربي، الآن، حالة من الحركة الدائبة، في ما يشبه إعادة اصطفا وإصلاح لمسارات مفصلية في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي تتصل بها وتؤثر عليها؛ انتخابات نيابية في الكويت شهدت تغيير نصف الوجوه التقليدية، وحراك دبلوماسي واسع تخوضه الرياض لإنهاء أزمة قطر، وتسريع اليات الحل والاستقرار في اليمن، وملفات أخرى متعلقة بإسرائيل وتركيا والعراق، فيما تشهد الاتفاقيات التي أبرمت بين أبوظبي والمناامة من جهة وتل أبيب من جهة أخرى شهية مفتوحة لترسيم العلاقات وتوسيع نطاقها، وقد كسبت زخماً جديداً بانضمام السودان والمغرب مؤخراً.

الرئيس دونالد ترامب يشبه تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل ببزوغ «فجر شرق أوسط جديد» الأمر الذي يبدو شعرا مرحلة جديدة ستمتخض عنها الأحداث المتلاحقة

وعلى الضفة الأخرى من الخليج العربي، تبدو إيران عاقلة بين لمة خسائرها وتقليص أهداف وتبعات عمليات الاغتيل الغامضة التي تلتقط عناصر برنامجها النووي والمليشياوي بين فينة وأخرى، وبين الإبقاء على خط رجعة مقبول في ظل إغراء وصول الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن ووعود استئناف الاتفاق النووي ورفع بعض أعباء "المرحلة الترامبية"، التي أثقلت النظام في طهران وكبدت الشعب الإيراني الكثير من المشقة والمناعب القاسية.

أسفرت انتخابات الكويت عن تجديد ما يقرب من ثلثي أعضاء مجلس الأمة، الأمر الذي اعتبر بمثابة رد فعل متوقع على ما أظهرته جائحة كورونا والتحديات الاقتصادية من فرص لراجعة أداء الأجهزة الرسمية المختلفة وضرورة ملحة لتبني روح التغيير والتطوير، ولعل التغييرات التي شهدتها



ما على المحك في اليمن... يتجاوز حدود اليمن

الخلف. تعني هذه العودة، أول ما تعنيه أن "الشرعية" لا تستطيع السيطرة على عدن بذهنية أن عبديته منصور هادي يشغل موقع الرئيس اليمني. لا مفر من التعاطي مع الواقع المتمثل في أن قوى أخرى موجودة على الأرض. لا يمكن بأي شكل تجاهل هذه القوى التي ما زالت تقاتل على جبهة الحديدية، أي أن الموضوع لا يتعلق فقط بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، بل باطراف أخرى فاعلة على الأرض وتمتلك رغبة حقيقية في مواجهة الحوثيين.

بكل ما أوضح، إن السباق الذي يدور في الساحة اليمنية أكبر بكثير من "الشرعية". لذلك لا يمكن خوضه بحصان ليس حصاناً. أكثر من ذلك، لا يمكن عزل المواقع المهمة في اليمن، بما في ذلك مدينة عدن بمينائها ومطاراتها، عن الأمن الإقليمي، أمن الجزيرة العربية كلها وأمن البحر الأحمر وأمن طريق النفط والتجارة الدولية من بحر العرب إلى قناة السويس.

كانت خطوة التحالف العربي الهادفة إلى تسريع تنفيذ اتفاق الرياض مع وجود على الأرض لهذا التحالف خطوة موقفة. السؤال الذي سي طرح نفسه كيف يمكن التوفيق بين هذه الخطوة والمواجهة مع الحوثيين؟ هل من مصلحة للإخوان المسلمين، الذين لديهم ميليشيات خاصة بهم ويشكلون قسماً من "الشرعية"، في اعتماد الجدية في دحر الحوثيين؟ ما على المحك كبير وكبير جداً في اليمن. ما على المحك يتجاوز اليمن وحدوده. لا يمكن ترك مستقبل بلد بهذه الأهمية لـ"الشرعية" أثبتت طوال ثماني سنوات أن لا فائدة تذكر منها، "شرعية" ما زالت تعتقد أن في الإمكان العودة إلى ممارسات الماضي وترفض الاعتراف بان عبديته منصور هادي خرج من صنعاء ولا يمكن أن يعود إليها.

اليمن، بلد ينخره الفقر والمرض والتخلف. تغير اليمن إلى حد كبير. لا عودة إلى صيغة البلد الموحد ولا عودة إلى صيغة الشطرين. ربما فهم "المجلس الانتقالي" الذي يريد استقلال الجنوب ذلك، خصوصاً بعد فشله الذريع في تأمين أبسط الخدمات لأهل عدن... هل نفهم "الشرعية" ذلك أيضاً؟

المواقع المهمة في اليمن بما في ذلك عدن بمينائها ومطاراتها لا يمكن عزلها عن الأمن الإقليمي وأمن الجزيرة العربية وأمن البحر الأحمر الدولية من بحر العرب إلى قناة السويس



وشملت الآلية أيضاً استمرار وقف إطلاق النار بين الحكومة والانتقالي وإخراج القوات العسكرية من محافظة عدن، إضافة إلى فصل بين قوات الطرفين في محافظة أبين وإعادتها إلى مواقعها السابقة. يفرض تسريع تنفيذ اتفاق الرياض انتهاء الوضع غير الطبيعي الذي يعاني منه اليمن من جهة وطبيعة التحديات التي يطرحها، من جهة أخرى، هذا الوضع في بلد يمتلك أهمية إستراتيجية كبيرة بسبب ساحله الطويل (نحو 2500 كيلومتر) والممتد من بحر العرب إلى البحر الأحمر.

أن أوان الاعتراف بأن هناك حاجة إلى النظر إلى اليمن من زاوية أوسع، هي زاوية الأمن الإقليمي في المنطقة الممتدة من قناة السويس إلى الحدود العُمانية - اليمنية. من هذا المنطلق، لا وقت للأعب تمارسها "الشرعية" عاجزة عن أن يكون لها وجود فعلي على الأرض اليمنية، باستثناء مناطق قليلة. ليس طبيعياً أن تكون هذه "الشرعية" في عدن وأن تمارس مهماتها في حين أن عبديته منصور نفسه لا يستطيع الذهاب إلى مسقط رأسه في محافظة أبين.

ليس طبيعياً في الوقت ذاته أن يكون هناك صراع عسكري وسياسي داخل عدن وفي محيطها فيما "الشرعية" تعاني من غياب أي وضوح في الرؤية، خصوصاً بسبب الاختراقات الداخلية من جماعة الإخوان المسلمين. يعتقد الإخوان المسلمون أن المستقبل اليمني ملكهم، خصوصاً إذا كرس الحوثيون وجود إمارة لهم في صنعاء ومحيطها. يعتقدون بكل بساطة أن كل المناطق اليمنية الأخرى ستكون تحت سيطرتهم في ظل اتفاقات من تحت الطاولة مع "انصار الله".

لا شك أن تسريع تنفيذ اتفاق الرياض أمر في غاية الضرورة، خصوصاً إذا أعاد الأمل بتوفير ظروف معيشية أفضل إلى المواطنين في المحافظات الجنوبية. لكن الكثير سي توقع على أمرين في غاية الأهمية، أولهما إعادة تشكيل "الشرعية" وثانيهما تشكيل حكومة تضم بالفعل اختصاصيين يمتلكون القدرة على التعاطي مع المشاكل المطروحة على الأرض بدل البحث عن الوجاهة في فنادق هذه العاصمة العربية أو تلك... أو عبر إقامة قنوات اتصال مع دول مثل تركيا تمتلك حسابات يمنية خاصة بها.

من المفيد العودة قليلاً بالذاكرة إلى

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني



من المفيد يمنياً، وإقليمياً في الوقت ذاته، الاتفاق على تنفيذ اتفاق الرياض بين "الشرعية" اليمنية و"المجلس الانتقالي الجنوبي"، وهو اتفاق، وقع في الخامس من تشرين الثاني - نوفمبر 2019.

أوقف الاتفاق الذي بقي حبرا على ورق، تقريبا، القتال جزئياً بين الجانبين، لكنه لم يوفر أي حل يعيد الاستقرار إلى المحافظات الجنوبية اليمنية وإلى مدينة عدن بالذات. الأهم من ذلك كله أنه لم يؤد إلى تشكيل قيادة عسكرية وسياسية موحدة تتولى قتال الحوثيين، أقله تطويقهم في صنعاء والحد من حرية تحركهم في ميناء الحديد الذي يسيطرون عليه ويهددون منه الملاحة في البحر الأحمر.

على العكس من ذلك، شهدت الفترة الممتدة منذ توقيع اتفاق الرياض توسعاً لمناطق سيطرة الحوثيين (انصار الله) الذين ليسوا سوى أداة إيرانية لا أكثر. تمدد الحوثيون في مناطق قريبة من محافظة مأرب التي تسيطر عليها "الشرعية"، كذلك باتت محافظة الجوف، في معظمها تحت سيطرتهم. وفي الحديدية ثبتت الحوثيون مواقعهم في غياب دعم حقيقي للقوى التي تقف في وجههم.

حصل ذلك بعدما كانت مدينة الحديدية ومينائها على وشك السقوط في يد القوات التي سبق لها أن أخرجتهم من ميناء المخا، فيما "الشرعية" شبه نائمة. معروف أن لبناء المخا أهمية خاصة، عالمياً، نظراً إلى أنه يشرف على مضيق باب المندب الذي يتحكم بمدخل البحر الأحمر من الجهة الجنوبية. من هو موجود في المخا يستطيع إغلاق البحر الأحمر والطريق البحرية إلى قناة السويس.

في مرحلة معينة تنجح إيران بأنها تسيطر على مضيق هرمز وعلى باب المندب. كان إخراجها من باب المندب إنجازاً بحد ذاته نفذته قوات تمتهك علاقة بالمجلس الانتقالي الجنوبي أكثر بكثير مما تمتلك علاقة بـ"الشرعية" التي على رأسها الرئيس الانتقالي عبديته منصور هادي. تحدثت بيان للتحالف العربي عن الية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض، تتضمن تحلي "المجلس الانتقالي الجنوبي" عن الإدارة الذاتية للمحافظات الجنوبية التي كان أعلنها قبل ذلك، وتنفيذ ترتيبات عسكرية وأمنية، ثم تشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الجنوب والشمال.